تحديات الاتحاد الأوروبي غداة الأزمة المالية (دراسة حالة اليونان)

أ. هداجي عبد الجليل[1]

د. بن سعيد محمد[2]

الملخص:

يعد التكامل الاقتصادي صيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية التي أخذت شكلا متجانسا ومستمرا، ولقد سعت معظم دول العالم في وقتنا الراهن إلى تشكيل هذا النوع من العلاقات، انطلاقا من أبعاد مختلفة سواء كانت جغرافية أو ثقافية أو حتى عرقية، وهذا بالنظر لما تفرضه وتقتضيه متطلبات التنمية الاقتصادية على الساحة الدولية.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي من ابرز المناطق التي تتجلى فيها صور التكامل الاقتصادي على مستوى العالم، نظرا للجهود الكبيرة التي بذلتها وتبذلها دول الاتحاد في سبيل الحفاظ على مكتسباتها المحققة، انطلاقا من منطقة التجارة الحرة سنة 1958، مرورا بالاتحاد الجمركي لدول الإتحاد الأوروبي الذي تم العمل به فعليا سنة 1960، وصولا إلى اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1993، ولان مطامح دول الاتحاد لا متناهية فقد توجت مجهوداتها بإنشاء عملة موحدة (اليورو) في سنة 1999.

وقد شهد الاتحاد الأوربي اختبارا حقيقيا جراء الأزمة المالية الأخيرة التي شكلت التحدي الأكبر أمام هذا الاتحاد، فكادت تعصف بوحدته بعد ظهور خلاف حاد بين الزعماء الأوروبيين، الذين يولي كل منهم اهتمامه الرئيسي للصعيد السياسي الداخلي، حول الإجراءات الواجب اتخاذها للتصدي للتردي الاقتصادي الراهن.

ورغم الجهود المبذولة من اجل إيجاد استجابة منسقة من جانب الاتحاد الأوربى لتخفيف الآثار المترتبة عن هذه الأزمة، إلا أن بعض دوله كاليونان مثلا لا زالت تعاني الأمرين إلى يومنا هذا.

---

[1] أستاذ مساعد (أ)، جامعة أدرار.

[2] أستاذ محاضر (أ)، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر

وتعد أزمة اليونان من بين اكبر التحديات التي تواجه هذا الكيان الاقتصادي المتكامل في ظل عجز الحكومة المحلية وخطط الإنقاذ المتوالية من طرف الاتحاد إلى إيجاد حل لإنقاذ الاقتصاد اليوناني.

وانطلاقا مما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية التالية:

لماذا لم ينجح الاتحاد الأوربي لحد الآن (باعتباره يشكل اكبر تكامل اقتصادي في العالم)، في إنقاذ اليونان من الأزمة المالية ؟

لمعالجة هذه الإشكالية سوف نستعرض أهم خصائص التكامل الاقتصادي الأوروبي والتحديات التي يواجهها في الوقت الراهن مع الأخذ بعين الاعتبار حالة اليونان نموذجا.

الكلمات المفتاحية: التحديات، الأزمة، التكامل، الاتحاد.

مقدمة:

تعرض العالم في السنوات الأخيرة الماضية لأزمة مالية توصف بأنها الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير على حد تعبير الخبراء الاقتصاديين. فمنذ مطلع العام 2008 تنبأت المؤشرات الاقتصادية المختلفة بحدوث كساد في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي. كان من أهم تلك المؤشرات الارتفاع المتزايد في أسعار البترول، و أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة.

وقد كان لهذه الأزمة التأثير المباشر على دول الاتحاد الأوروبي باعتبارها تشكل احد ابرز أقطاب العالم الاقتصادي، ويعود ذلك إلى كون معظم دول الاتحاد تقيم علاقة اقتصادية مباشرة وكبيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى كل ذالك فان طبيعة العلاقة القائمة بين دول هذا الاتحاد والتي تشكل تكاملا اقتصاديا فيما بينها فرضت ارتباطا كبيرا في مصير اقتصادياتها جراء هذه الأزمة.

وتعد أزمة اليونان من بين اكبر التحديات التي تواجه هذا الكيان الاقتصادي المتكامل في ظل عجز الحكومة المحلية وخطط الإنقاذ المتوالية من طرف الاتحاد إلى إيجاد حل لإنقاذ الاقتصاد اليوناني.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية التالية:

لماذا لم ينجح الاتحاد الأوروبي لحد الآن (باعتباره يشكل اكبر تكامل اقتصادي في العالم)، في إنقاذ اليونان من الأزمة المالية ؟

فرضية البحث:

سنقوم من خلال هذا البحث باختبار فرضية أساسية هي:

إن طبيعة الاقتصاد اليوناني هي العامل الرئيسي لعدم نجاح الاتحاد الأوروبي في إنقاذ اليونان من الأزمة المالية.

أسباب اختيار الموضوع:

لعل من أبرز الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع هي معرفة الأسباب التي جعلت الاتحاد الأوروبي يغرق في عمق الأزمة المالية رغم أنها انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ذلك لماذا اليونان لا تزال تعاني إلى اليوم من مخلفات الأزمة دون غيرها من دول الاتحاد الأوروبي.

أهمية دراسة الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في إبراز أهم خصائص التكامل الاقتصادي الأوروبي غداة الأزمة المالية وما الحلول التي اتبعها من اجل الخروج من هذه الأزمة، بالإضافة إلى التعرف على مدى نجاعة هذه الحلول.

منهج الدارسة:

استنادا إلى الموضوع المدروس ومن أجل معالجة الفرضية الخاصة بالموضوع، اخترنا الأسلوب الوصفي والتحليلي وذلك من أجل عرض المفاهيم الخاصة بالموضوع.

تقسيمات الموضوع:

لقد تم تقسيم الموضوع بشكل عام إلى مبحثين رئيسين هما:

المبحث الأول: المفاهيم العامة للموضوع: و التي سنستعرضها كالأتي:

أولا: تعريف الأزمة المالية واهم أسبابها.

ثانيا: الاتحاد الأوروبي كنموذج للتكامل الاقتصادي.

المبحث الثاني: الاتحاد الأوروبي والأزمة المالية: سنتعرض هنا إلى:

أولا: انعكاسات الأزمة المالية على الاتحاد الأوروبي.

ثانيا: انعكاسات الأزمة المالية على اليونان.

المبحث الأول: المفاهيم العامة للموضوع

أولاً : تعريف الأزمة المالية وأهم أسبابها:

1/ تعريف الأزمة المالية:

لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية، لكن من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية، هو أن الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى.

فالأزمة المالية هي" انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في

أسعار الأصول نتيجة انفجار" فقاعة سعريه" مثلا، والفقاعة المالية أو السعرية، أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحيانًا هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية."[1]

من خلال هذا التعريف يمكننا القول أن الأزمة المالية هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، و معدل الصرف، وتعبر على انهيار شامل في النظام المالي والنقدي.

2/ أهم أسباب الأزمة المالية العالمية:

تعددت الآراء حول أسباب الأزمة المالية العالمية، فبعض المتخصصين يرون أن أسباب الأزمة المالية العالمية، يعود إلى طبيعة النظام المالي العالمي السائد في العالم، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي (النظام الرأسمالي)، الذي يعطي حرية كاملة في التعاملات الاقتصادية والمالية دون تدخل الدولة، وهذا كما يرى المتخصصون سمح بمضاربات غير منضبطة للأسهم، مما أدى إلى رفع أسعارها السوقية بشكل كبير غير منطقي، كذالك المضاربات الغير مسؤولة والمجنونة في أسعار النفط، مما دفع بالأسعار للوصول لقيمة خيالية من جهة.

و من جهة أخرى عدم وضع قواعد معينة ومحدد للبنوك لتنظيم عمليات الائتمان والإقراض، مما جعل البنوك تقوم بعمليات الائتمان

[1] http://touggourt.kalamfikalam.com/t671-topic

والإقراض بشكل كبير فيه مخاطرة كبيرة. كذلك عدم تدخل الدولة في بادئ الأمر في إنقاذ الكثير من البنوك والشركات من الإفلاس بحجة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد (الحرية الاقتصادية).

كما يرى البعض الأخر من المختصين أن هناك عوامل عديدة ساهمت في هذه الأزمة و منها:

- ارتفاع أسعار النفط.
- ارتفاع أسعار الأسهم.
- التضخم.
- الإنفاق الكبير على الحروب وزيادة الإنفاق العسكري مما أدي إلى قلة الإنفاق في مجال التنمية.
- زيادة الخسائر الناجمة عن المشاكل والكوارث الطبيعية والبيئية بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري.
- توظيف الاقتصاد في خدمة الأهداف السياسية والعسكرية بدلا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الفساد الإداري والمالي وظهور الكثير من عمليات النصب والاحتيال حول العالم.

ثانياً: الاتحاد الأوروبي كنموذج للتكامل الاقتصادي.

1/ نبذة عن الاتحاد الأوروبي:

الاتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 28 دولة وآخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في01 جويلية 2013، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1992 م، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي.

من أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا، لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم.

للاتحاد الأوربي نشاطات عديدة، أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه 18 دولة من أصل ال28 الأعضاء، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة.

إن الفرق الشاسع في المستوى الاقتصادي والسياسي بين دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول الإتحاد دفع مجلس الإتحاد الأوروبي في عام 1993 ليضع ما يعرف **شروط كوبن هاغن** التي يمكن عرضها كالأتي:

أ/ شروط سياسية: على الدولة المترشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وعلى دولة القانون وأن تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

ب/ شروط اقتصادية: وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الإتحاد.

ج/ شروط تشريعية: على الدولة المترشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها منذ تأسيس الإتحاد.

كما تعتمد هذه الشروط على معايير عديدة منها:[1]

[1] رياض الفرس، **التكامل الاقتصادي الأوروبي**، قسم الاقتصاد، جامعة الكويت.

- ✓ نسبة عجز الموازنة العامة لا تزيد عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ نسبة الدين العام لا تزيد عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ التذبذب في سعر صرف العملة الوطنية لا يزيد عن 15%.
- ✓ معدل التضخم لا يزيد عن 1.5% من متوسط أقل ثلاث دول أعضاء.
- ✓ معدل الفائدة لا يزيد عن 2% من متوسط أقل ثلاث دول أعضاء.
- ✓ استقلال البنك المركزي.

2/ مظاهر التكامل الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي: تتجلى صور التكامل الاقتصادي داخل الاتحاد الأوروبي في عدة عوامل يمكن التمييز بينها كما يلي:[1]

أ - العوامل التاريخية:

تم بناء الإتحاد الأوربي عبر مجموعة من المحطات التاريخية يمكن إجمالها في:

1950: تصريح روبير شومان الذي اقترح من خلاله إنشاء المجموعة الأوربية للفحم والصلب.

معاهدة باريس لسنة 1951 التي أنشئت بموجبها المجموعة الأوربية للفحم والصلب.

معاهدة روما لسنة: 1957 إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوربية.

1973: بداية توسع الإتحاد الأوربي بعد انضمام الدانمارك وإيرلندا

[1] عبد الحكيم الفلالي، **الاتحاد الأوروبي نحو اندماج شامل**، www.madariss.fr.

والمملكة المتحدة.

1993: معاهدة ماستريخت: التي نصت على تعويض المجموعة الاقتصادية الأوربية بالإتحاد الأوربي.

1995: توقيع اتفاق شينغن الذي يقضي بتذويب الحدود بين دول الاتحاد الأوربي.

1995: اختيار الأورو عملة موحدة من طرف المجلس الأوربي، تم التعامل بهذه العملة انطلاقا من سنة 1999 في الميدان المصرفي واعتبرت عملة رسمية لبلدان الإتحاد انطلاقا من الفاتح يناير 2002.

2007: أصبح عدد الدول الأعضاء في الإتحاد الأوربي 27 دولة في الوقت الذي لم تتجاوز فيه دول المجموعة سوى 6 دول سنة1957.

ب - العوامل التنظيمية:

يسهر على تسيير الإتحاد الأوربي مجموعة من المؤسسات تختلف حسب مهامها:

المجلس الأوربي: يتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الإتحاد الأوربي ويكمن دوره في تحديد التوجهات والاختيارات العامة لسياسة الإتحاد ويكون مقر المجلس بعاصمة الدولة التي ترأس الإتحاد.

اللجنة الأوربية: تتكون من 27 مفوضا وتعمل على اقتراح وتفعيل سياسة الإتحاد الأوربي وتسهر على تطبيق المعاهدات، يوجد مقرها ببروكسيل.

مجلس الوزراء: يتكون من 27 وزيرا يعمل على تنفيذ سياسة الإتحاد الأوربي.

البرلمان الأوربي: يتكون من 785 نائبا منتخبين من مواطني الإتحاد لمدة 5 سنوات، مهمته التصويت على ميزانية الإتحاد ومراقبة اللجنة الأوربية

(يوجد مقره في ستراسبورغ).

محكمة العدل: تتكون من 27 قاضيا و 9 وكلاء عامين يسهرون على احترام قوانين الإتحاد وتطبيق المعاهدات (يوجد مقرها بلوكسمبورغ).

البنك المركزي الأوربي: يتكون من رئيس مجلس الإدارة ونائبه وأربعة أعضاء تكمن مهمته في مراقبة التقلبات النقدية والحفاظ على استقرار عملة الأورو (مقره بفرانكفورت).

ج - العوامل الاقتصادية:

أدى توسع بلدان الإتحاد الأوربي إلى تزايد إمكاناته الفلاحية (ارتفاع الناتج الداخلي الخام، ارتفاع الساكنة الفلاحية، ارتفاع حجم المساحة الصالحة للزراعة) تحول بذلك الإتحاد الأوربي إلى قوة فلاحية عالمية.

إلى جانب ذلك يبرز التكامل الأوربي على المستوى الاقتصادي في اختصاص كل بلد في إنتاج أو تركيب جزء من منتج صناعي معين.وتعتبر طائرة ايرباص نموذجا لذلك حيث تساهم في إنتاجها كل من فرنسا، ألمانيا بريطانيا، إسبانيا.

بالإضافة إلى كل هذا توجد شبكة مهمة من المواصلات تربط بين بلدان الإتحاد الأوربي (خطوط متعددة للنقل السككي مع ما يميز قطاراتها من سرعة تصل إلى 250 كلم في الساعة).

3/ الحصيلة الاقتصادية للتكامل داخل الإتحاد الأوربي:

لقد أدت الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي داخل الاتحاد الأوروبي إلى احتلال هذا الأخير المرتبة الأولى في التجارة العالمية ويعود ذلك إلى:

- تعامل وانفتاح الاتحاد الأوروبي تجاريا مع معظم دول العالم وخاصة مع دول الشمال المتقدم مع كثافة التجارة البينية.
- مساهمة الاتحاد الأوربي بنسبة هامة في التجارة الدولية 19%.
- احتلال الاتحاد الأوروبي لمكانة متقدمة ضمن القوى الصناعية العالمية، فهو يحتل المرتبة الأولى في إنتاج السيارات والثانية في مجال الإلكترونيك.
- احتلال الاتحاد الأوروبي لمراتب متقدمة ضمن القوى الفلاحية العالمية في إنتاج الذرة والقمح والسكر...

المبحث الثاني: الاتحاد الأوروبي والأزمة المالية:

أولاً : انعكاسات الأزمة المالية على الاتحاد الأوروبي.

لقد استطاعت الأزمة المالية الأخيرة أن تشكل تهديدا قويا للاتحاد الأوروبي، الذي لم تسلم اغلب دوله من تداعيات هذه الأزمة، ورغم كل الجهود المبذولة للتصدي لهذه الأزمة و التخفيف من أثارها إلا أن بعض دول الاتحاد كاليونان مثلا لا تزال تعاني الأمرين جراء هذه الأزمة.

1/ مظاهر الأزمة المالية داخل الاتحاد الأوروبي:

امتد أثر الأزمة المالية التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية ليشمل الدول الأخرى وعلى رأسها دول الاتحاد الأوربي، حيث انخفض الإنتاج الصناعي الأوربي في مايو 2008 بمعدل 1.9%، وهو الانخفاض الأكثر حدة في شهر واحد منذ أزمة سعر الصرف في 1992. وقد سجل الاقتصاد الأوروبي في الربع الثاني من العام انخفاضاً قدره 0.2%. فعلى سبيل المثال ارتفعت حالات البطالة في الاقتصاد البريطاني حسب إحصاءات "مكتب الإحصاءات القومية إلى

904,900، بزيادة حوالي 32,500 حالة وذلك في أغسطس 2008. بينما شهد الاقتصاد الايرلندي في الربع الأول من العام انكماشاً في إجمالي الناتج المحلي قدره 1.5%، وهي السابقة الأولى لها منذ عام 1983، وكذلك انكماشاً قدره 0.5% في الربع الثاني لتصبح بذلك أيرلندا أولى دول الاتحاد الأوربي دخولاً في الكساد الاقتصادي.[1]

أما أسبانيا فقد نجحت في تجنب الانكماش في النشاط الاقتصادي ولكنها – بالرغم من ذلك – عانت من ارتفاع شديد في معدلات البطالة حيث وصلت إلى 9.9%، فقد ازدادت حالات البطالة في الاقتصاد الأسباني بنحو 425 ألف حالة عن العام 2007.

كل تلك الظواهر الخاصة بالأزمة انتقلت بدورها إلى الدول الأخرى مثل بلجيكا والنمسا وألمانيا والسويد والدانمرك وغيرهم من الدول الأوروبية.

2/ أهم الحلول المقترحة للتصدي للأزمة المالية داخل الاتحاد الأوروبي:

لقد باشر الاتحاد الأوروبي في اتخاذ حزمة من الإصلاحات والحلول لتجنيب الدول الأوروبية وخاصة دول الاتحاد من تداعيات الأزمة المالية الأخيرة، لكن هذه الحلول سرعان ما بات بعضها يتعارض مع بعضها الأخر، ويرجع ذلك إلى اختلاف وجهات النظر بين دول الاتحاد، وعدم اتفاقها على صياغة منسقة لهذه الحلول بالنظر إلى اختلافها مع بعض المصالح الداخلية لدول الاتحاد.

[1] عبد الله شحاتة، **الأزمة المالية: المفهوم والأسباب**، مقال الكتروني:
iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/01/zzzz.doc

وعلى العموم فان أوروبا تتجاذب رؤيتان للإصلاح، تطالب الأولى والتي تمثلها ألمانيا وفرنسا رغم بعض الفوارق في التصورات– بمزيد من أوروبا: تعميق الاتحاد بمزيد من الاندماج، ونقل صلاحيات وطنية جديدة إليه، ووضع أسس مراقبة سياسية أوروبية لعالم الاقتصاد والمال وطنيا وأوروبيا، وحتى تزويده بمؤسسات ديمقراطية كانتخاب المفوضية الأوروبية بالاقتراع العام.

وإذا كانت ألمانيا تركز على تدعيم صلاحيات المؤسسات الأوروبية للتكفل بالاستقرار المالي في منطقة اليورو، فإن فرنسا تهتم أكثر بإخضاع عالم المال للمراقبة السياسية، وهما متفقتان على ضرورة فرض "ضريبة توبين" على المعاملات المالية. بيد أن ألمانيا معنية بالدرجة الأولى بتصدير نموذجها للانضباط المالي (التحكم في الميزانية وفي الإنفاق العام) إلى دول الاتحاد، بينما تسعى فرنسا – الأقل انضباطا في هذا المجال – إلى إضافة فريضة النمو لترقى مصاف فريضة الانضباط المالي. وهنا يكمن التقاطع الألماني–البريطاني حول مبدأ الانضباط المالي.

الرؤية الثانية، وتمثلها بريطانيا، تطالب بعدم تدعيم الاندماج الأوروبي، وترفض التنازل على المزيد من الصلاحيات الوطنية للاتحاد، مشيرة إلى أن تطوره نحو المزيد من الاندماج قد يجعلها تعيد النظر في روابطها معه. كما ترفض فكرة "ضريبة توبين" لأنها المستفيد الأكبر من المعاملات المالية بحكم موقع لندن في الأسواق المالية الأوروبية.

وبلغ الخلاف ذروته بين ألمانيا وبريطانيا حول إدارة الأزمة المالية وتسيير ملف المديونية. فألمانيا تريد مراجعة المعاهدات الأوروبية

لتكريس مبدأ انضباط الميزانية (الانضباط المالي) وتريد "المزيد من أوروبا". على النقيض من ذلك، تريد بريطانيا اندماجا أوروبيا محدودا. ويسبب الموقف الألماني متاعب سياسية لبريطانيا، لأن ألمانيا –عكس فرنسا– أقوى اقتصاديا وأكثر انضباطا (ميزانية، إنفاق...)[1]

ثانياً: انعكاسات الأزمة المالية على اليونان.

لقد أثرت الأزمة المالية الأخيرة بشكل خانق على الاقتصاد اليوناني، وفاقت بشكل كبير ما شهدته نظيراتها الأوروبية.

1/ مؤشرات الأزمة المالية اليونانية:

إن أبرز المؤشرات الكلية للأزمة الاقتصادية اليونانية, تتمثل في الإختلالات الهيكلية الآتية:[2]

• عدم توازن القطاعات الاقتصادية، فالقطاع الخدمي يشكل وحده 75,7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي (أي أكثر من ثلاثة أرباع)، ويستوعب 68% من قوة العمل (أي أكثر من الثلثين) مقارنة بالقطاعين الصناعي والزراعي، وهذا معناه أن قطاع الخدمات أكثر حجما واتساعا من قطاع الإنتاج الحقيقي.

• إن نسبة البطالة تبلغ 7% وهي نسبة عالية جداً مقارنة بمعدلات البطالة في الاقتصاديات الأوروبية، وبالتالي فهي مؤشر على عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على خلق فرص العمل الجديدة، وهو مؤشر لضعف الاستثمارات، وتحديدا عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على جذب تدفقات

[1] عبد النور بن عنتر، **الاتحاد الأوروبي: غلبة هموم الداخل على هموم الخارج**، مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، 2013/03/04.

[2] محمود عبد العزيز تـوني، **الأزمة الاقتصادية اليونانية**، مقال الكتروني، faculty.ksu.edu.sa/mahmoud/

رأس المال الاستثماري المباشرة وغير المباشرة.

•على أساس اعتبارات مستوى التنمية يعتبر اقتصاد اليونان اقتصاداً نامياً، ولكن على أساس اعتبارات مستوى الدخل، فإنه يعتبر اقتصاداً مرتفع الدخل، وهنا تبدو المفارقة: كيف يمكن لاقتصاد نامي أن يتحمل دفع معدلات دخل تعادل تلك التي تدفعها اقتصاديات البلدان الأكثر تطوراً ؟

• اللجوء المتزايد للاستدانة بما أدى إلى ارتفاع معدلات الدين ضمن مستوى يعادل 113% من مستوى الادخار.

2/ أسباب غرق اليونان في الأزمة المالية:

تتعد الأسباب التي أدت إلى غرق اليونان في الأزمة المالية، ويمكن أن نوجز بعضها كالأتي:[1]

أ – عدم التوازن المزمن لميزانها التجاري:

تواجه اليونان منذ أمد انكماشا مزمنا في صادراتها إلى السوق الخارجي، فيما تميل مستورداتها إلى التصاعد، وهذا قاد إلى عجز سالب في ميزانها التجاري، يترتب عليه البحث عن موارد مالية لسداد الفرق بين موارد الصادرات وكلفة المستوردات.

ب– ارتفاع معدل الدخل الفردي:

شهد معدل الدخل الفردي في اليونان نمواً ملحوظاً ، دون أن يوازيه زيادة في الإنتاج البضائعي، ويعتبر هذا خطاً هيكلياً كبيراً في السياسة الاقتصادية اليونانية التي اعتمدت نمطا من الإنفاق لكسب ود الناخبين

[1] علي الأسدي، **هل تطيح أزمة اليونان المالية بالاتحاد الأوروبي ؟**، الحوار المتمدن،ع 3015، 2010/05/26.

طمعا بأصواتهم الانتخابية، دون أن تعالج المشكلة الأساسية في تخلف الموارد المالية عن النفقات في ميزانيتها المالية وهي ضمور الإنتاج البضائعي مصدر القيمة المضافة.

ج- تردي شروط التجارة الخارجية اليونانية:

ترتفع تكلفة إنتاج السلع اليونانية المصدرة أمام كلف إنتاج مثيلاتها المستوردة، الأمر الذي أثر على معدل بيعها، ولهذا السبب يتناقص الطلب بشكل دائم على الصادرات اليونانية من قبل السوق العالمي، وهذا أدى إلى تناقص مواردها تبعا لذلك.

3/ أهم الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة اليونانية:

لقد باشرت الحكومة اليونانية بتنفيذ سياسة تقشف صارمة لخفض العجز في ميزانيتها المالية، فبدأت بخفض الإنفاق وزيادة نسب الضرائب المباشرة على الدخل، وقائمة طويلة من الضرائب غير المباشرة على مختلف السلع والخدمات، وفرض إجراءات مشددة على القروض والرهون العقارية، وتجميد زيادات الأجور في القطاع الحكومي، فيما تسعى وسط مقاومة نقابات العمال إلى تخفيض الأجور بنسب تصل إلى 20 %[1]، وإلغاء الحد الأدنى للأجور الذي شكل وقت الأخذ به انتصاراً للطبقة العاملة في تلك الدول.

بالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة اليونانية بطرح سندات خزانة يونانية في الأسواق المالية والبورصات، وذلك ضمن أسعار فائدة معقولة، ولفترة عشرة سنوات.

لكن وأمام تخوف المستثمرين من عجز اليونان على الوفاء

[1] **المرجع نفسه.**

بالتزاماتها، تضاءلت توجهات المستثمرين للاستثمار في السندات الحكومية اليونانية، مما دفع الحكومة اليونانية لرفع سعر الفائدة على السندات التي تصدرها إلى 19% في سنتين، بهدف حمل المستثمرين للثقة باقتصادها.

4/ جهود الاتحاد الأوروبي لإنقاذ اليونان من الأزمة المالية:

بعد الجهود المتكررة لدول الاتحاد الأوروبي لإنقاذ اليونان من الأزمة المالية عن طريق مجموعة من القروض، ارتأت هذه الأخيرة إلى حلول أخرى لعل أبرزها يتجلى في تقديم الدعم والمساعدة لليونان، عن طريق قيام بعض الدول الأوروبية القوية اقتصاديا بشراء سندات الخزانة اليونانية، على غرار ألمانيا و إيطاليا وفرنسا وهولندا وربما السويد، وفي نفس الوقت فأن الاتحاد الأوروبي سيواصل ممارسة أكبر قدر من الضغوط على الحكومة اليونانية حتى تلتزم ببرنامج إصلاحات جسور ومحدد وتتخذ تعهدات أمام الاتحاد الأوروبي بأنها ستضع حدا للتسيب الذي أصاب مدفوعاتها العامة والخلل التي تمر بها الموازنة الحكومية، وإذا لم تلتزم الحكومة اليونانية بتطبيق هذه الإصلاحات، فإنها ستكون معرضة بفرض العقوبات الاقتصادية الأوروبية، والتي سوف يكون أقلها: حرمان اليونان من مساعدات الاتحاد الأوروبي، وربما فرض المزيد من الرسوم والضرائب على السلع والخدمات اليونانية في البلدان الأوروبية.

خاتمة:

مما لاشك فيه أن الاتحاد الأوروبي يشكل تجربة فريدة من نوعها على صعيد التشارك في السيادة وخلق منطقة تنعم بالسلام والاستقرار، ويعد الاتحاد المؤلف من 28 دولة أبرز تكتل اقتصادي على مستوى

العالم، حيث يضم بين جنباته 499 مليون نسمة داخل سوق موحدة يزيد إنتاجها عن نظيرتها الأميركية بمقدار الثلث تقريبا. إلا أن الأزمة المالية الأخيرة أثبتت أن أوروبا تبقى أقل من مجموع أجزائها. بالنظر إلى ما ترتب عن هذه الأزمة من نتائج وخيمة على مختلف الاقتصادات الأوروبية، وبالنظر لخطورة هذه الأزمة وعجز الدول الأعضاء في الاتحاد عن صياغة حلول منسقة لها، في بروز مشكل أولوية المصلحة المحلية على حساب المصلحة العامة للاتحاد، وهذا ما زاد من خطورة الأزمة خاصة على الاقتصادات الضعيفة في الاتحاد كاليونان مثلا، ورغم أن الحالة التي آل إليها الاقتصاد اليوناني اليوم سببها طبيعة هذا الاقتصاد أكثر منها تخاذل من طرف الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذا لا يمكن أن يبرر وضعية الاتحاد الحرجة تجاه هذه الأزمة التي شكلت التحدي الأكبر أمام هذا الكيان منذ نشأته. والملاحظ أنه حتى بعض أكثر العناصر تأييدا لفكرة الاندماج الأوروبي باتت على قناعة الآن بأن الاتحاد أخفق في تحقيق تكامل اقتصادي بين مختلف أقطاره، ولعل أبرز الأسباب لهذا الإخفاق هي:

- التباين في النمو بين اقتصاديات الاتحاد الأوروبي، فهناك اقتصاديات قوية مثل ألمانيا، فرنسا، بريطانيا واقتصاديات أقل قوة مثل اليونان والبرتغال.
- عدم قبول بعض دول الاتحاد الأوروبي التعامل بالعملة الموحدة أي الأورو مثل بريطانيا والدنمارك...

- المنافسة التي تعترض دول الاتحاد الأوروبي خاصة في مجال الصناعات الالكترونية من طرف دول أسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

قائمة المراجع:

1/ رياض الفرس، **التكامل الاقتصادي الأوروبي**، قسم الاقتصاد، جامعة الكويت.

2/ محمود عبد العزيز توني، **الأزمة الاقتصادية اليونانية**، مقال الكتروني: faculty.ksu.edu.sa/mahmoud/

3/ عبد الحكيم الفلالي، **الإتحاد الاروبي نحو اندماج شامل** www.madariss.fr.

4/ عبد الله شحاتة، **الأزمة المالية: المفهوم والأسباب**، مقال الكتروني: iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/01/zzzz.doc

5/ عبد النور بن عنتر، **الإتحاد الأوروبي: غلبة هموم الداخل على هموم الخارج**، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، 2013/03/04.

6/ علي الأسدي، **هل تطيح أزمة اليونان المالية بالاتحاد الأوروبي؟**، الحوار المتمدن، ع 3015، 2010/05/26.

7/http://touggourt.kalamfikalam.com/t671-topic

دول اتحاد المغرب العربي والطريق نحو التكامل

أ. عوار عائشة[1]
أ. بوثلجة عبد الناصر[2]

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة قياس وتقييم درجة التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب) هذا باستعمال طريقة التكامل المشترك لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين اقتصادياتها الكلية مقاسة بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) وقطاعاتها المالية ممثلة بالكتلة النقدية M2 وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وأيضا سياساتها النقدية (تعكسها حركة معدلات التضخم INF وسعر الصرف الحقيقي (REER) خلال الفترة الزمنية 1980-2011.

أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية على المدى البعيد بين متغيرات الدراسة للدول الثلاث مما يعني وجود ترابط في اقتصادها الكلي وأسواقها المالية وكذا سياساتها النقدية الأمر الذي يعد عاملا حاسما لنجاح تجربة التكامل بقيادة هذه الدول ويبدو أن تعثر المغرب العربي حتى الآن في مسيرته التكاملية غير مرتبط بعوامل كلها اقتصادية ومالية وإنما لأسباب سياسية واجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، دول المغرب العربي، التكامل المشترك.

Abstract:

The objective of this research paper is to measure and assess the degree of economic integration among the three Arab Maghreb countries (Algeria, Tunisia and morocco).

To achieve this goal, we examine the long term relationship among their macro economies (as measured by real gross domestic product RGDP), their financial linkages (as

[1] عوار عائشة، طالبة دكتوراه، جامعة تلمسان aichaaouar@yahoo.fr
[2] بوثلجة عبد الناصر، أستاذ محاضر، جامعة تلمسان، bouteldja_nacer@yahoo.fr

measured by money stocks M2 and foreign direct investment FDI), and their monetary policies (as measured by reel exchange rate RER and consumer price inflation INF) using co integration technique and annual data over the period from 1980-2011. Our empirical results suggest the existence of long-term relationship links the three AMU macro economies, financial and monetary linkages which is a crucial factor for the success of integration in AMU led by these three countries. Therefore, the failure of these countries to achieve a regional integration is likely caused by socio-political factors.
Keywords: Economic integration, Arab Maghreb countries, Co integration technique.

مقدمة:

لقد شهدت البيئة الدولية خلال العقود الماضية مجموعة من التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية أحدثت وتحدث تطورات كبيرة في واقع الاقتصادي العالمي حيث عرف العالم بمناطقه المختلفة العديد من محاولات التكتل، بعضها فشل في الانطلاقة بينما عرف البعض الآخر تطوراً كبيراً ووصل مع مختلف مراحل الاندماج ومن أهم الأمثلة على ذلك نجد الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكتلات والتجمعات الإقليمية ونجح في تشكيل الوحدة الأوروبية وصولاً إلى مراحل متقدمة جدا شرفت على الاندماج السياسي الكامل، واتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)

ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (أبيك) وغيرها من التكتلات الاقتصادية، ولم يبق العالم العربي على غرار باقي مناطق العالم في معزل عن التيارات التي تتبنى التكامل الاقتصادي حيث كانت هناك

محاولات عربية عديدة في هذا المجال تجسد في صيغة فعلية لتكتل إقليمي أخذ تسمية جامعة الدول العربية الذي نص ميثاقها على ضرورة إقامة تعاون اقتصادي فعال بين الدول الأعضاء، وإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج واتحاد دول المغرب العربي.

وإيمانا بأهمية التنسيق والتعاون أنشئ اتحاد المغرب العربي بين الدول الخمس (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا) في فبراير 1989 وذلك في محاولة من جانب هذه الدول لتكوين اتحاد إقليمي فيما بينها يوحد سياساتها و مواقفها و قراراتها الاقتصادية بشكل يكفل لها إرساء ركائز و قنوات صلبة تستفيد بها من المزايا الكثيرة الناتجة عن تكثيف التدفقات التجارية بين مختلف بقاع العالم.

وعليه تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحليل وتقييم تجربة جديدة في ميدان الاندماج في العالم العربي وهي تجربة اتحاد المغرب العربي من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة فيما يتعلق في بمدى إمكانية إحداث تكامل اقتصادي بين الدول المشار إليها في ظل ها تعرفه الساحة العالمية من تشابك وتدافع وتعقيد في العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي يحكمها منطق القوة والتكتلات الإقليمية.

ولتحقيق هدف البحث تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور أساسية يضم كل محور ما يلي:

1- الإطار النظري للتكامل الاقتصادي.

2- مسار التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي.

3- الدراسات السابقة.

4- نموذج الدراسة والنتائج التطبيقية.

أولاً : الاطار النظري للتكامل الاقتصادي

ظهر مصطلح التكامل الاقتصادي وانتشر في العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مع الاقتصادي جاكوب فاينر J.Viner سنة 1950، وتطور على يد العديد من الاقتصاديين أمثالScitovsky، Meade، Lipsey، إلا أن الصيغة الكاملة لنظرية التكامل الاقتصادي كانت على يد الاقتصادي بلابلاسا (bella balassa) سنة 1961، في كتابه المعروف "نظرية التكامل الاقتصادي" (the theory of economic integration) وقبل التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي، لابد من التعرف على مفهومه من الناحية اللغوية.

أ- تعريف التكامل الاقتصادي:

إن كلمة **تكامل** (intégration) كلمة ذات أصل لاتيني ابتدئ استعمالها عام 1620م في قاموس أكسفورد الانجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحدا، هذا المعنى يتفق مع المعنى الدارج لكلمة تكامل التي تدل على ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليتكون منها كل واحد[1]، كما تعني أنها تكميل أو التمام أو الكل التام أما من ناحية الفعل فتدل على عملية الربط بين الأجزاء المنفصلة و تجميعها لتكون في الأخير كل متكامل.

وهناك اختلاف بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكتل. هذا

[1] نزيه مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 10.

الاختلاف يرجع بوجه عام إلى وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول هذا التكتل إذا كان في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل بين مجموعة من الدول تربطها مصالح مشتركة وتسعى إلى إنشاء كتلة اقتصادية موحدة[1] وفيما يلي نقترح بعض التعريفات التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي.

يعرف **بيلا بلاسا** التكامل الاقتصادي على أنه "عملية وواقع فهو كعملية لأنه يشمل كافة الإجراءات التي تضع حدا لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة، وهو كواقع لأنه يمثل تلك الحالة التي يبقى فيها أي تمييز بين هذه الوحدات[2].

ويرى الاقتصادي **ميردال** أن "مفهوم التكامل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم[3].

أما الاقتصادي **فان سيرجيه** فيوضح أن التكامل الاقتصادي هو "قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج تدريجيا أو في الحال، وهذا القرار يتضمن حدا أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، بمعنى إزالة كل القيود الحالية في العلاقات التجارية، وعدم

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتطبيق**، ط 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 222.

[2] بيلا بلاسا، (ترجمة: رشيد البراوي)، **نظرية التكامل الاقتصادي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص10.

[3] محمد هشام خواجكية، **التكتلات الاقتصادية الدولية**، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972، ص 30.

وضع قيود جديدة[1].

ويعرف **تنبرجن** التكامل الاقتصادي "على أساس احتوائه على جانبين سلبي وايجابي فيشير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال إلى المجتمع الجديد الموحد[2].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التكامل الاقتصادي بأنه عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود أو الحواجز الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقال عناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل من الدول الأعضاء.

ب- شروط ودرجات التكامل الاقتصادي:

- **شروط التكامل الاقتصادي:** هناك عدة مقومات ينبغي أن تتوفر حتى يتعزز قيام التكامل ويضمن له البقاء والاستمرارية وبالتالي النجاح في تحقيق أهدافه نوجزها فيما يلي[3]:

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، **السوق العربية المشتركة الواقع المستقبل في الألفية الثالثة**، ط 1، مجموعة النيل العربية، 2003، ص 14.

[2] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 29.

[3] كامل بكرى، **التكامل الاقتصادي**، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1984،

- توافر البنية الأساسية الملائمة من شبكة نقل ومواصلات واتصالات تتيح إمكانية انتقال وفورات الحجم والتقدم الاقتصادي داخل نطاق التكتل الاقتصادي.
- وجود اليد العاملة المؤهلة بغرض الاستخدام الأمثل لموارد الدول المتكاملة وتنميتها وزيادة حجمها وبالتالي زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة وزيادة التعاون الاقتصادي بين دول التكامل.
- انسجام السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.
- التخصص الإقليمي في إنتاج أنواع متباينة من المنتجات حتى تعتمد اقتصادياتها على بعضها البعض في التبادلات التجارية.
- توفر موارد الثروة الطبيعية .
- التوزيع العادل لمكاسب التكتل تفاديا لأن تعمل الدول الغنية على إلحاق الضرر بالبلدان الأكثر احتياجا من خلال سحب عوامل الإنتاج والكفاءات.
- توافر المناخ السياسي الملائم.
- **درجات التكامل الاقتصادي:** يتخذ التكامل الاقتصادي أشكالا عديدة أبسطها الاتفاقيات التجارية التي تساعد على تدفق السلع عبر الحدود عن طريق إزالة أو تخفيف القيود والعقبات التي تعترض سبل تدفق التجارة أو إنشاء السوق المشتركة وأكثرها تقدما تحقيق التكامل الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية. وقد حدد بيلا بلاسا مراحل التكامل الاقتصادي بخمس مراحل[1]:

ص ص 29 – 38.

[1] إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي العولمة.. والتكتلات الإقليمية البديلة**، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص ص 63 – 66.

* **منطقة التجارة الحرة:** أبسط أشكال التكامل يتم فيها إسقاط التعريفة الجمركية والقيود الكمية بين الدول الأعضاء في منطقة التكامل مع احتفاظهم بها اتجاه العالم الخارجي ومن أحد الأمثلة لمنطقة تجارة حرة هي منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا (**NAFTA**).

* **الاتحاد الجمركي:** يعد درجة أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة يتم من خلاله توحيد التعريفة للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة القيود على حركة التجارة البينية وكمثال على هذا الشكل نذكر الإتحاد الجمركي لدول البينيلوكس (هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) الذي تأسس سنة 1947.

* **السوق المشتركة:** خطوة متقدمة عن المرحلتين السابقتين بالإضافة إلى الشروط الواردة في الاتحاد الجمركي فان السوق المشتركة تسمح بحرية عناصر الإنتاج فينتقل عنصر العمل ورأس المال دون قيود تعرقل انسيابها من مكان إلى آخر بين الدول الأعضاء وتعتبر السوق المشتركة الجنوبية MERCOSUR مثلا لها.

الاتحاد الاقتصادي: يمتاز بنفس خصائص السوق المشتركة إضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية بين الدول الأعضاء.

* **التكامل الاقتصادي التام:** وهو أرقى درجات التكامل الاقتصادي حيث يؤدي إلى إذابة الدول الأطراف في بنية اقتصادية واحدة وذلك بإنشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملة موحدة تكون من صلاحيتها مسؤولية السياسة النقدية للكتلة الاقتصادية، والجدول التالي يلخص جميع مراحل التكامل الاقتصادي:

الجدول رقم1: مراحل التكامل الاقتصادي

مرحلة التكامل	الخصائص
منطقة التجارة الحرة	إلغاء الرسوم على السلع بين الأعضاء الاحتفاظ بالرسوم على السلع مع غير الأعضاء
الاتحاد الجمركي	خصائص منطقة التجارة الحرة إلى جانب: توحيد التعريفة الجمركية مع الدول غير الأعضاء
السوق المشتركة	خصائص الاتحاد الجمركي إلى جانب: إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج
الاتحاد الاقتصادي	خصائص السوق المشتركة إلى جانب: تنسيق السياسات الاقتصادية
الاندماج الاقتصادي الكامل	خصائص الاتحاد الاقتصادي إلى جانب:توحيد السياسات النقدية والمالية وانشاء سلطة فوق وطنية بقرارات ملزمة للدول الأعضاء

المصدر: صديقي محمد، **مجلس التعاون الخليجي بين العملة الموحدة وإشكالية المنطقة النقدية المثلى**، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013، ص26.

ج- أهداف التكامل الاقتصادي: للتكامل الاقتصادي أهداف عديدة نتناولها فيما يلي[1]:

- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير من خلال اتساع حجم السوق، تشجيع الاستثمارات وإزالة كل العوائق التي تعترض حركة السلع والعمل ورأس المال.
- الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة داخل منطقة التكامل.
- تسهيل وتيسير عملية التنمية الاقتصادية.
- زيادة المنافسة وتنويع الإنتاج وتحسين الكفاءة الإنتاجية.
- رفع مستوى رفاهية المستهلكين.

[1] محمد الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، ط 1، منشورات الجلبي الحقوقية، بيروت، ص ص 84، 85.

- التقليل من الاعتماد على الخارج مما يؤدي إلى محدودية التأثر بالتقلبات الاقتصادية.
- تحقيق الأمن والاستقرار في الإقليم والعمل على إشاعة السلام بين الدول الأعضاء.
- تطوير الموارد الطبيعية المشتركة والاستخدام الأمثل لها.
- تحسين المركز التفاوضي للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي.
- تخصص وتقسيم العمل وفقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها الدول المتكاملة.

ثانياً: مسار الاندماج الاقتصادي المغاربي

أ- نشأة اتحاد المغرب العربي

تعود جذور وحدة المغرب العربي إلى فترة النضال المشترك حين كانت ترزح معظم الدول المغاربية للسيطرة الاستعمارية الأمر الذي دفع بشعوب المنطقة بالتفكير بضرورة التضامن والتعاون المشترك لمواجهة الاستعمار وتحقيق الوحدة المغاربية ويتجلى ذلك من خلال عدة محاولات أولها تلك التي أرستها منظمة نجم شمال إفريقيا والتي أسسها القائد الوطني الجزائري مصالي الحاج عام 1927 في باريس تضم كل من الجزائر وتونس والمغرب قصد الدفاع عن مسلمي شمال إفريقيا من الجوانب المادية والمعنوية والكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، وكذلك تأسيس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين عام 1928 بباريس بهدف بعث فكرة المغرب العربي الموحد في صفوف الطلاب المغاربة. وفي فبراير 1947 بالقاهرة عقد أول مؤتمر لاتحاد المغرب العربي بحضور القادة المغاربة إلى جانب الأمين العام للجامعة العربية كانت الغاية منه

توحيد سبل الكفاح المغاربي، وتواصل النضال الوحدوي بعد استقلال كل من تونس والمغرب عام 1956، وسعيهما إلى تقديم الدعم المادي والمعنوي للمقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي والذي تجسد في عقد مؤتمر طنجة في 27 و30 أبريل 1958 بمدينة طنجة المغربية ضم قادة جبهة التحرير الوطني الجزائري وحزب الدستور الجديد التونسي وحزب الاستقلال المغربي[1]، أسفر هذا المؤتمر عن نتائج قيمة أهمها إصدار قرار يتضمن التزام الدول المستقلة بمساندة ودعم الثورة الجزائرية في نضالها والعزم الكامل على التعاون الجماعي في بناء المغرب العربي وتصفية البقايا الاستعمارية فيه وبحصول الجزائر على استقلالها كانت هناك عدة محاولات لتحقيق الوحدة المغاربية، فقد تم انشاء اللجنة الاستشارية المغاربية سنة 1964 ومركز الدراسات الصناعية، كما اتخذ وزراء الاقتصاد قرارات هامة تتعلق[2]:

- تنمية المبادلات التجارية البينية.
- التنسيق في المعاملات الجمركية وسياسات التصدير.
- التنسيق بين دول المغرب العربي في العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوربي.
- توحيد السياسات الاقتصادية في جميع القطاعات.

وفي الوقت الذي بدأت اللجنة أعمالها حول مشاريع الاندماج

---

[1] أحمد محفوظ بيه، **مقومات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي**، أعمال المؤتمر الدولي حول التكامل الاقتصادي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات، 29-30 ماي 2005، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط 1، 2005، ص 257.

[2] محمد الشكوي، **تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغاربي**، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة، 2007، ص 4.

الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي أثيرت مشكلة جديدة وهي مشكلة الصحراء الغربية سنة 1974 كان لها أثر على إمكانية التقارب والتعاون الاقتصادي ثم تلاه قطع العلاقات الدبلوماسية بين تونس وليبيا.ونظراً لتدهور العلاقات السياسية في فترة التسعينات قامت دول المغرب العربي بعدة محاولات تمثلت في معاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983 ومعاهدة وجدة سنة 1984 بين المغرب وليبيا[1].

وفي العاشر من يونيو عام 1988 اجتمع قادة دول المغرب العربي الخمس تمخض عنه تشكيل لجنة سياسية مغاربية كبرى وخمس لجان لإقامة البنى الأساسية لاتحاد المغرب العربي هذه اللجان هي[2]:

- اللجنة المالية: اجتمعت بالرباط 14-15 سبتمبر.
- اللجنة الفرعية للاقتصاد: اجتمعت بالجزائر ما بين 17-18 سبتمبر.
- اللجنة الفرعية للشؤون الاجتماعية والإنسانية والأمنية: اجتمعت بتونس يوم 24 سبتمبر.
- اللجنة المغاربية للهياكل والمؤسسات: اجتمعت بطرابلس في 17 سبتمبر.
- اللجنة المغاربية للتربية والثقافة والإعلام: اجتمعت بنواكشوط في 22سبتمبر.

وفي 17 فبراير 1989 اجتمع قادة دول المغرب العربي الخمس في

[1] جمال عبد الناصر، **اتحاد المغرب العربي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص ص 6، 19، 20.

[2] صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007**، ط 1، دار الحامد، 2011، ص 192.

مدينة مراكش المغربية ليصدروا إعلاناً عن قيام اتحاد المغرب العربي بين خمس دول هي الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا مركزين على ضرورة إقامة تعاون اقتصادي وبناء سياسة مشتركة، بهدف[1]:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض؛
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها، والدفاع عن حقوقها؛
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف؛
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين؛
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

وفي جويلية 1990 اجتمع قادة الدول الخمس في قمة بمدينة زرالدة الجزائرية لتبني إستراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول الاتحاد ترتكز هذه الإستراتيجية على عدة مراحل تتمثل فيما يلي[2]:

المرحلة الأولى: إنشاء منطقة التبادل الحر عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على أن يتم تحقيق هذا الهدف قبل نهاية عام 1992.

المرحلة الثانية: وهدفه إنشاء الوحدة الجمركية قبل نهاية 1995،

---

[1] كمال رزيق، بن مكلوف خالد، **فرص وتحديات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقع والأفاق**، المؤتمر العلمي الدولي التاسع الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، 24، 25 أبريل 2013، الأردن، ص7.

[2] سعيد النجار، **سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية"، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي**، أبوظبي، 1992، ص ص 173، 174.

وبالتالي توحيد التعريفة الجمركية بين الدول الخمس من جهة ووضع تعريفة خارجية مشتركة.

المرحلة الثالثة: إنشاء سوق مغاربية مشتركة بين دول الاتحاد قبل نهاية 2000، وتهدف هذه المرحلة الوصول إلى الاندماج المغاربي وإرساء نظام واحد للأسواق وإقامة سوق داخلية كبرى موحدة لا مجال فيها للرسوم الجمركية والى تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال.

المرحلة الرابعة: الوصول إلى الوحدة الاقتصادية وذلك توحيد السياسات والخطط لاقتصادية على أسس وأهداف مشتركة واحدة.

ب- تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية لبلدان المغرب العربي: يغطي المغرب العربي مساحة تقدر ب 5,783,961 كلم^2 تشكل ما نسبته 42% من المساحة الإجمالية للوطن العربي، أما على مستوى الدول تحتل الجزائر المرتبة الأولى تليها ليبيا وموريتانيا ثم تونس والمغرب، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 2: مساحة بلدان اتحاد المغرب العربي

البلد	الجزائر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	تونس
المساحة (كلم^2)	2,381,741	1,759,540	1,032,455	446,550	163,610

المصدر: صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007**، ط 1، دار الحامد، 2011، ص 76.

ويتمتع المغرب العربي بموقع استراتيجي على البحر الأبيض المتوسط حيث يبلغ طول الشريط الساحلي حوالي 6505 كلم بنسبة 28% من سواحل الوطن العربي في حين يقدر عدد السكان ب 91,8 مليون نسمة حسب تقديرات عام 2012. كما تزخر منطقة المغرب العربي بثروات طبيعية متنوعة تتمثل في المحروقات والمعادن والنسيج

إضافة إلى موارد وثروات طبيعية زراعية متنوعة وطاقات بشرية كبيرة، وموارد مالية معتبرة، وإمكانيات معنوية مساعدة تجعلها مؤهلة لأن تكون كلا اقتصاديا قويا ومتوازنا. والجدول التالي يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية لدول المغرب العربي:

الجدول رقم 3: بعض المؤشرات الاقتصادية لدول المغرب العربي

البلدان / المؤشرات	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا
1-الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)					
الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010	161,7	90,7	44,2	74,8	9,7
الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2011	198,7	99,2	46,4	34,7	11,2
2- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %					
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010	3,6	3,6	3	-	5
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2011	2,4	4,9	2-	-	3,9
3- الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)					
الصادرات من السلع والخدمات لسنة 2010	72,7	21,5	17,8	12,9	2,6
الصادرات من السلع والخدمات لسنة 2011	72,02	21,2	16,9	42,5	2,5
4- الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)					
الواردات من السلع والخدمات لسنة 2010	44,8	40,9	22,6	11,2	2,4
لواردات من السلع والخدمات لسنة 2011	49	41,4	23,1	32,2	3,1
5- الاستثمار الأجنبي المباشر(مليون دولار)					
الواردة الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2010	2,2	1,5	1,5	1,9	0,1
الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2011	2,5	2,5	1,1	00	0,4
الصادرة:الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2010	0,2	0,5	0,7	2,7	0,004
الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2011	0,5	0,2	0,2	0,2	0,004
6- معدل التضخم %					
معدل التضخم لسنة 2010	3,9	0,9	4,4	2,4	2,9
معدل التضخم لسنة 2011	4,5	0,9	3,5	15,9	6,5
7- معدل البطالة %					
معدل البطالة لسنة 2010	9,9	9	13	-	7,8
معدل البطالة لسنة 2011	9,9	8,9	18,3	-	7,9

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المصادر التالية: (صندوق النقد الدولي على الموقع: www.imf.org) ، (البنك العالمي على الموقع: www.worldbank.org)، (منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع: unctad.org.fr).

الجدول أعلاه يقدم صورة واضحة عن تطور بعض المؤشرات الاقتصادية لاتحاد المغرب العربي حيث تشير الإحصائيات لإجمالي الناتج المحلي إلى تحسن في الأداء الاقتصادي لهذه الدول فتستحوذ الدول النفطية الجزائر وليبيا على الجزء الأكبر ويعزي هذا النمو ارتفاع أسعار المحروقات وكميات إنتاجه وتصديره إلا أننا نلاحظ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية خلال السنوات الأخيرة. أما في تونس والمغرب فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي فيها ويعود ذلك إلى السياحة و زيادة صناعة النسيج والمنتجات الغذائية والمعادن، في حين تبلغ هذه النسبة أدنى قيمة لها في موريتانيا.

تختلف دول اتحاد المغرب العربي من حيث تجارتها الخارجية استيراداً وتصديراً وتستحوذ الجزائر على النصيب الأكبر من صادرات هذه المجموعة وهذا راجع إلى قطاع المحروقات كما تستحوذ الجزائر وتونس والمغرب على النسبة الكبرى من واردات الاتحاد أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة فالواردة أكثر من الصادرة وهذا لضعف وقلة الاستثمارات الأجنبية للاتحاد في الدول الأجنبية كما تشير البيانات المتاحة إلى أن معدل التضخم في دول اتحاد المغرب العربي مرتفعا وهذا لغياب السياسات الاقتصادية التي تحد من هذه الظاهرة كما نرصد من خلال الجدول دائما ارتفاع في مستويات البطالة في دول الاتحاد.

ثالثاً: الدراسات السابقة: اهتمت العديد من الدراسات بقياس جدوى وإمكانية التكامل الاقتصادي، في بحثنا هذا صادفتنا دراسات في هذا المجال يمكن أن نوجز بعضها فيما يلي:

دراسة (Darrat and Pennathur 2002) التي تهدف إلى تقييم درجة التكامل الاقتصادي والمالي بين دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة 1969-1998، باختبار العلاقة على المدى الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي(PIB) والموجودات النقدية (M1) والقواعد النقدية (MB) باستخدام طريقة التكامل المشترك. أثبتت النتائج وجود علاقة قوية طويلة الأجل تربط بين اقتصاديات بلدان المغرب العربي وأسواقها المالية وكذا سياساتها النقدية، وأن تشكيل اتحاد المغرب العربي سنة 1989 يمثل خطوة هامة نحو التكامل بالرغم من مكانتها الحالية الضعيفة، إذ يبدو أن مسار التكامل بقي معطلاً لأسباب سياسية واجتماعية لذلك ينبغي اتخاذ المزيد من الخطوات والقرارات في سبيل تعزيز وتفعيل التكامل المغاربي.

استهدفت دراسة (Ruzita Moh Aminand al 2005) إلى بيان مدى إمكانية التكامل الاقتصادي بين أعضاء جامعة الدول العربية (مصر، السعودية، الأردن، السودان وسوريا) عن طريق اختبار تجريبي لطبيعة التجارة البينية بين هذه الدول وكذلك مع أهم شركائها التجاريين (ألمانيا، فرنسا، ايطاليا، المملكة المتحدة والو. م. أ) حيث بنيت هذه الدراسة على نموذج الجاذبية طبق على بيانات سنوية للفترة 1991-2002 باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS. وقد توصلت الدراسة إلى أن هذا التجمع لم يكن فعالا في خلق التجارة هذا يدل على فشل التدابير المتخذة للتكامل لذلك أوصى الباحثون بضرورة تخفيض التعريفة الجمركية وتطوير البنى التحتية لتشجيع التجارة البينية العربية.

هدفت دراسة (Ali F Darrat and Al Shami, 2005) إلى معرفة

مدى قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على تشكيل كتلة اقتصادية ومالية ناجعة داخل المنطقة. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان ببناء نموذج قياسي باستخدام طريقة التكامل المتزامن خلال الفترة الممتدة من 1970-2001 حيث أظهرت النتائج أن هناك علاقة قوية طويلة الأجل تربط بين اقتصادها الكلي (ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real GDP) وأسواقها المالية (مخزون النقود M1 وسعر الصرف R) وسياساتها النقدية (تعكسها حركة معدلات التضخم F والقواعد النقدية B).إذ يبدو أن تعثر دول المجلس في تحقيق تكامل ناجح وفعال داخل المنطقة غير مرتبط بعوامل اقتصادية ومالية وإنما يرجع السبب في ذلك إلى عوامل سياسية واجتماعية لذلك أوصت الدراسة بضرورة بدل المزيد من الجهود من أجل حل الخلافات السياسية والاجتماعية وتحقيق آفاق التكامل الاقتصادي الخليجي.

وتبحث دراسة (Aamer Abu- Qarn & SuleimanAbu-Bader, 2006) في مدى إمكانية إقامة اتحاد نقدي بين أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام نموذج VARباختبار الاتجاهات المشتركة والدورات الاقتصادية المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة. وتشير النتائج أن صدمات الطلب العابرة عادة ما تكون متماثلة، في حين أن الصدمات العرض الدائمة هي غير متماثلة. وعلاوة على ذلك، لا نجد على المدى الطويل والقصير المدى تزامن الحركات في الإنتاج، على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في مجال التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وبالتالي شروط تشكيل الاتحاد النقدي الخليجي لم يتم الوفاء بها حتى الآن.

في دراسة لـ (M^{ed} Hadi Bachir & Al 2007) قام الباحثون من خلالها بتقدير الآثار الناجمة عن تكامل بلدان المغرب العربي في ظل إقامة منطقة تجارة حرة، اتحاد جمركي وسوق مشتركة بتقدير الأرباح والخسائر المحتملة لمختلف خطط التكامل التجاري باستخدام Mirage Model وقاعدة بيانات Map Mac. أشارت نتائج الدراسة أن جملة المكاسب المحتملة من تحرير تجارة السلع في المنطقة تصل إلى ما لا يقل عن 350 مليون دولار، كما أن الزيادة في الإيرادات من خلال الزيادة في الإنتاج والأجور ينعكس إيجابياً على مستوى رفاهية المستهلكين المغاربة. وتوصل الباحثون إلى أن إقامة سوق مشتركة هو أفضل وأكفأ خيار لبلدان المغرب العربي وتحقق مزايا ومنافع كثيرة في المنطقة تجعلها أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتكامل الهياكل الاقتصادية يخلق المزيد من فرص التبادل المغاربي أن تكلفة اللاتكامل مغاربي جد ثقيلة على اقتصاديات المنطقة.

دراسة (عبد الله تركستاني عبد القادر شاشي ومحمد باطويح 2008 قام الباحثون بإجراء بحثهم على 58 دولة إسلامية لدراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية من عدمه باستخدام نموذج الجاذبية كوسيلة لقياس وتقييم التبادل التجاري وتحليل العلاقات الاقتصادية بين الدول خلال الفترة 1980-2000.

تم التوصل من خلال هذا النموذج إلى أن هناك روابط كثيرة ومشتركة تربط بين الدول الإسلامية تعد بنية أساسية متينة للتكامل الاقتصادي هذا ما أكدته الدراسة من خلال مجموعة من المتغيرات إلا أن واقع هذه الدول بعيد جدا عن استغلال الإمكانيات لصالحه.

واهتمت دراسة (Adom, Sharma& Morshed2010) بالبحث في جدوى التكامل الاقتصادي في إفريقيا عن طريق اختبار العلاقة في الأجلين القصير والطويل باستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسن (1988) وأنجل(1993) بين متغيرات الاقتصاد الكلي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDP، مستوى الأسعار CPI، الإنفاق الحكومي GVEX، تدفقات التجارة TRDFLW والاستهلاك الخاص خلال الفترة 1976-2005. بناءا على نتائج الاختبارات اتضح أن هناك علاقة قصيرة و طويلة الأجل تربط متغيرات الدراسة مما يدل على وجود ترابط في الاقتصاد الكلي للدول الأمر الذي يعد عاملا حاسما لنجاح تجربة التكامل بقيادة هذه الدول وبالتالي يمكن تحقيق هذا الهدف على نطاق القارة.

في دراسة أخرى قام بها (Sharma & Basnet 2010) حول "التكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية"، حيث هدفت إلى التعرف على مدى إمكانية التكامل الاقتصادي بين أكبر اقتصاديات لأمريكا اللاتينية (الأرجنتين، البرازيل، الشيلي، كولومبيا، البيرو، المكسيك وفنزويلا) من خلال تحليل العلاقة على المدى القصير والطويل بين متغيرات الاقتصاد الكلي لهذه الدول بتطبيق أسلوب التكامل المشترك كمنهج قياسي على بيانات تغطي الفترة 1960-2008.وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود درجة عالية من التكامل المشترك بين المتغيرات الرئيسية وبالتالي يمكن لهذه الدول أن تقود مسار عملية التكامل في المنطقة وجني منافع وفوائد التكامل الاقتصادي.

وتبحث دراسة (Christopher N. Ekong and Kenneth U. 2012

Onye) في جدوى إقامة منطقة نقد مثالية في غرب إفريقيا بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي SVAR خلال الفترة 1970-2010، أظهرت الدراسة أن الدول الأعضاء في المنطقة هي عرضة لصدمات غير متماثلة وانخفاض مستوى التجارة البينية انتقال عوامل الإنتاج والانفتاح الاقتصادي في دول إفريقيا الغربية مما يدل على أن إنشاء عملة مشتركة في غرب إفريقيا في الوقت الراهن غير ممكن لان التكاليف تفوق المنافع.

رابعاً: نموذج الدراسة والنتائج التطبيقية:

على أساس ما ذكرناه من دراسات سابقة يقوم الباحثان باستخدام الأسلوب الحديث في دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة والتعرف على الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية لهذه المتغيرات حيث تطبق هذه الدراسة أسلوب التكامل المشترك من أجل معرفة مدى قدرة دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) على تشكيل كتلة اقتصادية ناجعة في المنطقة حيث سيتم اختبار العلاقة على المدى الطويل بين المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي (PIB) كمتغير ممثل لاقتصادياتها الكلية، والكتلة النقدية (M2) والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) لقياس درجة الترابط بين القطاعات المالية في المنطقة، وسياساتها النقدية تعكسها حركة معدلات التضخم (INF) وسعر الصرف الحقيقي.

أ- مصادر البيانات: يعتمد البحث على بيانات سنوية خلال الفترة 1980-2011 مستمدة من صندوق النقد الدولي لكل للناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم ومن البنك العالمي بالنسبة للكتلة النقدية

والاستثمار الأجنبي المباشر أما سعر الصرف الحقيقي تم الحصول عليه من قاعدة بيانات CHELEM.

ب- طريقة التقدير والتحليل الإحصائي:

- اختبار جذر الوحدة: Unit Root Test: تتمثل الخطوة الأولى في التحليل الإحصائي للدراسة في اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة. بمعنى آخر تحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية للمتغير ساكنة في مستواها أو عند حساب الفروق الأولى. ذلك أن طبيعة هذه السلاسل تكون غير ساكنة مما قد يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الانحدار الزائف (Spurious regression)ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالباً ما يوجد بها عدم ثبات الاتجاه Trend والتباينVariance أو لها صفة موسمية Cycle الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أوفي اتجاهات متعاكسة.

وتعد سلسة زمنية ما Yt ساكنة إذا تحققت الخصائص التالية:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(yt) = \mu$.
- ثبات التباين Variance عبر الزمن $Var(yt) = E(yt - \mu)^2 = \sigma^2$.
- أن يكون التغاير (Covariance) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية k بين القيمتين yt و yt–k وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

$$Cov[(yt,yt-k)=E[(yt-\mu)(yt+k-\mu)]=Yk$$

حيث أن μ تمثل الوسط الحسابي، σ^2 تمثل التباين، Yk تمثل معامل التغاير، وكل هذه المعلمات ثوابت.

وتتصف السلسلة الساكنة بأنها مستقرة من الدرجة صفر أي عند

المستوى ويرمز لذلك ب I(0) وفي حال اللجوء إلى إجراء الفروق الأولى لتسكين السلسلة فعند ذلك توصف السلسلة بأنها مستقرة من الدرجة الأولى I(1).

يقوم اختبار سكون السلاسل الزمنية في هذه الدراسة على اختبار ديكي فوللر الموسع **(ADF)** واختبار فيلبس -بيرون **(PP)** ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار السكون لجميع متغيرات الدراسة:

الجدول رقم4: نتائج اختبار جذر الوحدة

المتغيرات	الاختبار	المستوى		الفرق الأول	
		ADF	PP	ADF	PP
GDP	الجزائر	1.77	2.28	-4.66***	-5.32***
	تونس	1.78	2.1	-4.31***	-4.27***
	المغرب	2.82	3.7	-3.83***	-3.82***
M2	الجزائر	-1.26	-1.43	-4.06***	-4.03***
	تونس	0.39	1.20	-2.80*	-2.92*
	المغرب	0.68	1.00	-7.03***	-6.89***
FDI	الجزائر	0.02	-1.75	-5.22***	-5.55***
	تونس	-2.03	-1.90	-5.32***	-8.63***
	المغرب	-0.11	-0.08	-5.21***	-5.21***
INF	الجزائر	-1.84	-1.97	-5.38***	-5.39***
	تونس	-1.86	-1.91	-4.46***	-4.05***
	المغرب	-2.31	-2.06	-4.71***	-5.23***
REER	الجزائر	-1.15	-1.32	-4.29***	-4.30***
	تونس	-1.4	-1.47	-3.23**	-3.19**
	المغرب	-2.50	-2.41	-3.48*	-3.06**

* مستقرة عند المستوى 10%

** مستقرة عند المستوى 5 و 10%

*** مستقرة عند المستوى 1%، 5%، 10%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews

يتضح من خلال الجدول أن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير ساكنة في مستوياتها حيث أن جميع المعالم المقدرة لإحصائية t أقل من القيم الجدولية لها مما يعني أنها غير مقبولة إحصائياً وبالتالي لا يمكن

رفض فرضية جذر الوحدة بالنسبة لكل سلسلة زمنية للمتغيرات موضع الدراسة وبإعادة نفس الاختبار للفروق الأولى تبين أن المتغيرات جميعها قد استقرت ومنه رفض الفرضية العديمة وقبول الفرض البديل باستقرار السلاسل الزمنية عند المستوى الأول.

- اختبار التكامل المشترك لجوها نسن Johansen Cointegration Test:

تعتمد طريقة" جوهانسن "على مقدرات الإمكانية العظمى (Maximum Likelihood) وتقدير عدة متجهات للتكامل المشترك، ونظراً لأن النموذج في هذه الدراسة يحتوي على أكثر من متغيرين فسوف يتم استخدام تحليل التكامل المشترك متعدد المتغيرات لجوهانسن في تقدير عدد علاقات التكامل المشترك في الأجل الطويل بناء على وجود سكون بين متغيرات النماذج القياسية كما هو موضح في السابق، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم 5: نتائج اختبار التكامل المشترك لجوها نسن

البلد	فرضية العدم	القيمة الحرجة 5%	نسبة الامكانية العظمى
GDP	**ρ=0**	29.68	32.61
	ρ≤1	15.41	6.32
	ρ≤2	3.76	0.39
M2	**ρ=0**	21.22	23.46
	ρ≤1	15.49	8.22
	ρ≤2	3.88	3.84
FDI	**ρ=0**	29.68	63.23
	ρ≤1	15.41	24.43
	ρ≤2	3.76	9.27
INF	**ρ=0**	24.87	29.79
	ρ≤1	15.34	10.89
	ρ≤2	3.84	2.85
REER	**ρ=0**	24.89	28.45
	ρ≤1	15.49	11.88
	ρ≤2	2.65	1.66

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews

تبين نتائج الجدول أعلاه لاختبار جوهانسن للتكامل المشترك إلى وجود متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات الكلية الرئيسية لدول المغرب العربي تمكن هذه الدول (الجزائر، تونس، المغرب) أن تقود مسار عملية

التكامل في المنطقة وجني منافع وفوائد التكامل الاقتصادي هذا ما يمكن إيضاحه فيما يلي:

فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي والكتلة النقدية ومعدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي أوضحت النتائج الإحصائية لاختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل حيث أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى أكبر من القيمة الحرجة عند المستوى الاحتمالي 5% وبالتالي رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك كما أعطى اختبار جوهانسن قيمتين معنويتين أكبر من القيم الحرجة عند المستوى 5% بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر هذا ما يدل على علاقتين توازنيتين طويلة الأجل و أنها لا تبعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل وتظهر سلوكا متشابها.

الخاتمة:

نستنتج من خلال بحثنا هذا أن التكامل المغاربي خصوصا والعربي عموما أصبح من بين الأولويات للاقتصاديات العربية في إطار التكتلات الاقتصادية التي تشهدها الساحة العالمية، وذلك بغية الاندماج أكثر وأكثر في الاقتصاد العالمي الذي تحكمه قواعد المصلحة الخاصة لكل بلد والاستفادة من عدة مزايا تكسبها الدول المنضمة إلى التكتل الاقتصادي كالتمتع بوفورات الحجم الكبير واتساع حجم السوق وخلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وقياس درجة التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي الثلاث الجزائر وتونس والمغرب للبحث في

مدى إمكانية التكامل المغاربي ولتحقيق هذا الهدف قمنا باختبار العلاقة على المدى الطويل بين اقتصادياتها الكلية وأسواقها المالية و سياساتها النقدية باستخدام منهجية التكامل المشترك وقد بينت نتائج الدراسة الإحصائية لاختبار جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة تعاني من خاصية الجذر الوحدوي، وأنها غير ساكنة في مستوياتها في حين تصبح هذه المتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى، كما بينت نتائج اختبار التكامل المشترك وأنها تتجه إلى التوازن في الأجل الطويل. مما يعني أن إمكانية التكامل الاقتصادي المغاربي يمكن تحقيقه وأن تعثر دول المغرب العربي في تحقيق تكامل ناجح وفعال داخل المنطقة غير مرتبط بعوامل اقتصادية وإنما يرجع السبب في ذلك إلى عوامل عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية منها ضعف التبادل التجاري البيني والتبعية الاقتصادية والتجارية للعالم الخارجي، ومحدودية القاعدة الإنتاجية متنوعة، وضعف الإرادة السياسية.

المراجع:

1- باللغة العربية:

1 - أحمد محفوظ بيه، **مقومات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي، أعمال المؤتمر الدولي حول التكامل الاقتصادي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات،** 29 -30 ماي 2005، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط 1، 2005.

2 - إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي العولمة.. والتكتلات الإقليمية البديلة**، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.

3 - بيلا بلاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة رشيد البراوي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964.

4 - جمال عبد الناصر، **اتحاد المغرب العربي**، دار العلوم، الجزائر، 2004.

5 – سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتطبيق**، ط 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.

6 – سعيد النجار، **سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أبوظبي، 1992.

7 – عبد المطلب عبد المجيد، **السوق العربية المشتركة الواقع المستقبل في الألفية الثالثة**، ط 1، مجموعة النيل العربية، 2003.

8 – صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989–2007**، ط ، دار الحامد، 2011.

9 – كامل بكرى، **التكامل الاقتصادي**، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1984.

10 – كمال رزيق، أ بن مكلوف خالد، **فرص وتحديات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقع والأفاق**، المؤتمر العلمي الدولي التاسع الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، 24 و 25 أبريل 2013، الأردن.

11 – محمد الشكوي، **تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغاربي**، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة، 2007.

12 – محمد هشام خواجكية، **التكتلات الاقتصادية الدولية**، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972.

13 – محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

14 – محمد الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، ط 1، منشورات الجلبي الحقوقية، بيروت.

15 – نزيه مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

2- باللغة الأجنبية:

1- Aamer Abu- Qarn & SuleimanAbu-Bader (2006), "On the optimality of a GCC monetary union: Structural VAR, common trends and common cycles evidence", Discussion Paper N°06-11.

2- Adom, Sharma& Morshed (2010), "Economic integration in Africa", The Quarterly Review of Economics and Finance 50, 245–253.

3- Ali F Darrat and Al Shami (2005), "On the path of integration in the Gulf region", Applied Economics 37, 1055–1062.

4- Darrat and Pennathur (2002)," Are the Arab Maghreb countries really integratable? Some evidence from the theory of cointegrated systems", Review of Financial Economics 11, 79–90.

5- Hem C.Basnet& Sharma (2010), "Economic integration in Latin America", Working Paper.

6- M[ed] Hadi Bachir & Al (2007), "The Cost of Non-Maghreb Achieving the gain from economic integration", Journal of Economic Integration, 684-722.

7- Ruzita Moh Amin, Zarinah Hamid, Norma Md Saad (2005),"Economic integration among the members of Leage of Arab State", Journal of Economic Cooperation, 77-102.

8- Christopher N. Ekong and Kenneth U. Onye (2012)," On The Feasibility of a Common Currency in West Africa: Evidence from a Multivariate Structural VAR ", Current Research Journal of Economic Theory, 4(4): 120-131, 2012.